أين التهميش الكلداني يا أيها الانقسامي؟

يوسف شكوانا

في الاعلان الانترنيتي الجديد نقرأ لعدد قليل من الكتاب تعابير مكررة وكأنهم في حرب طاحنة مع تنظيمات واشخاص وأن لا يعترفوا بهم كأبناء قوميتهم الا أنهم أقرب المكونات اليهم حيث يشتركون معهم في التاريخ والارض والدين واللغة والتراث والحاضر والمستقبل فهم يأتون بفكر انقسامي جديد ولكن لا نقرأ عن هذا الفكر بقدر ما نقرأ عن هجوم عنيف كتابيا يمس أقرب الناس اليهم ولقد عودونا على تعابير جديدة تكاد تزين كافة كتاباتهم كالتخوين والتهديد والوعيد والبكاء معللين كل فشل لافكارهم بنظرية المؤامرة على غرار الاعلام الشمولي العربي الذي يرجع اسباب كل المشاكل الى الاستعمار والصهيونية

ولقد عبر عن هذه الحالة غوار الطوشي في مسرحية كأسك يا وطن فاسباب التقصير في المستشفى وانقطاع الكهرباء وعدم تبليط الشوارع وغيرها ليست الا الاستعمار والصهيونية وهكذا نقرأ لهم أن اسباب كل فشل لهم في الانتخابات ليست سوى مؤامرة اشورية لتهميش الاسم الكلداني فلنرجع الى تاريخنا السياسي الحديث ونبحث عن التهميش المزعوم.

لنبدأ بفترة الحرب العالمية الاولى ودخول شعبنا في منطقة حكاري الحرب مرغمين مدافعين عن انفسهم ومناطقهم من اجل البقاء وكانت نتيجتها المذابح الجماعية وخسارة نصف عددهم وكل اراضيهم وقراهم ولا تقتصر الحالة على المحاربين من اجل البقاء وأنما شملت كل المسيحيين من ارمن وكلدان سريان اشوريين حيث ابيدت خمسة ابرشيات كلدانية دون أن تشترك بأي قتال

ولعبت السياسة ومصالح الدول الكبرى دورها في بيع هذا الشعب ووجوده في صفقات حققت كل منها مصلحتها على اشلاء هذا الشعب المسكين واراضيه وكانت مسألة خسارته لاراضيه مقابل التوطين السبب الرئيسي لانتفاضة عام ١٩٣٣ والطريقة التي تم التعامل معها والتي تعرف بمذابح سميل وخلال كل هذه الاحداث كان أجماع كل المثقفين باطلاق التسمية الاشورية على المسألة نذكر منهم على سبيل المثال وليس الحصر المطران الكلداني توما اودو والمناضل الأثوري فريدون اثورايا والمعلم السرياني نعوم فائق وابن تلكيف البار يوسف مالك وغيرهم بينما لم نسمع باي معارض للتسمية كما أن البعض استخدم تسمية كلدواثور دون اية معارضة او ضجة اعلامية كالمطران الكلداني الشهيد توما اودو والقائد أغا بطرس.

من تبعات مذابح ١٩٣٣ كانت التهجير واسقاط الجنسية العراقية مما أدى الى تشكيل تنظيمات مختلفة خاصة في دول المهاجر أما في الداخل فكانت للطريقة البشعة التي تم فيها التعامل مع المواطنين العزل اثرها في اخماد النشاط القومي ولكن دون أن تقضي عليه فكان لسياسة النظام المقبور الشوفينية اثرها الكبير في تشكيل تنظيمات وتكتلات ذات طابع سياسي قومي ولكنها لم ترتق الى المستوى المطلوب في اظهار الوجه الوطني الديمقراطي لتطلعات شعبنا الى عام ١٩٧٩ عندما تأسست الحركة الديمقراطية الاشورية في ظروف غاية الصعوبة والخطورة وتوجت مسيرتها بتقديم الشهداء سواء في سجون النظام وعلى اعواد مشانقه أم في سوح الكفاح المسلح أضافة الى المشاركة في الكفاح المسلح جنبا الى جنب مع القوى الكردستانية والوطنية العراقية وكلنا نعرف تبعات المشاركة في الكفاح المسلح حيث لم تقتصر على حياة الفرد المشترك وأنما تشمل افراد عائلته وحتى أقاربه أضافة الى الظروف القاسية التي يعيشها وهكذا نرى استمرار العمل السياسي تحت الاسم الاشوري دون أن نسمع عن اي معارضة لهذا الاسم.

بعد أنتفاضة اذار ١٩٩١ دخل العمل السياسي مرحلة جديدة في أقليم كردستان العراق حيث الانتخابات والمشاركة بالسلطة ولم نسمع عن أي تمييز بين شخص واخر أو بين قرية وأخرى على اساس التسمية وجاءت المدارس السريانية لاحياء لغة الكل كما رأينا اتباع كل تسمياتنا في البرلمان والمناصب المختلفة بضمنها الوزارة وجاء التغيير عام ٢٠٠٣ لينقل العمل السياسي من مرحلة الكفاح ودفع الضرائب الى مرحلة النضال السلمي وتحقيق الاهداف وسارعت الحركة الديمقراطية الاشورية بعد اشهر الى الدعوة لعقد مؤتمر ببغداد حضرته معظم الاطراف السياسية والكنسية وغيرها واتفقوا على التسمية الكلدواشورية واللغة السريانية.

وهكذا نرى أن اضافة كلمة الكلدان جاءت من مؤتمر دعا اليه تنظيم اشوري كما يسمونه وظهر بعد فترة أنه كان لبعض الموقعين على القرار حسابات أخرى لم تتحقق في اول انتخابات عراقية فالتفوا على قرارهم واتهموا زوعا باستغلاله ولحد الان لا افهم كيف انفردة زوعا دون غيرها بذلك الاستغلال وعلى كل حال تم تشكيل المجلس الشعبي ودعا لعقد مؤتمر شارك فيه عدد كبير من المندوبين واتفقوا على التسمية كلداني سرياني اشوري وهكذا نرى للمرة الثانية تضاف كلمة كلداني وهذه المرة كانت بمبادرة تنظيم يطلقون عليه اشوري اشوري اشوري وبمعنى اخر أن التنظيمات الاشورية هي التي دعت لعقد كلا المؤتمرين وتمت فيهما اضافة الاسم الكلداني فهل يعتبر هذا تهميشا أم أعترافا بالاسم والمعروف أن الاعترافين تما بعد الانتهاء من مرحلة دفع الضرائب فمن هو المهمش هل الذي عمل على اضافة الاسم الكلداني أم الذي كان شعاره امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة أو حتى الذي كان يعمل بشعار الوقوف على التل اسلم كل ما تقدم كان مختصرا لمسيرة العمل السياسي القومي ورأينا فيه عكس ما يدعون تماما والان لنمر بسرعة على المنجزات والمناصب باحثين عن اي تهميش ونبدأ بالمناصب الوزارية التي حصلت عليها تنظيمات شعبنا وكانت اثنان في كردستان وثلاثة في بغداد حصلت عليها الحركة الديمقراطية الاشورية وبالقاء نظرة على الوزراء وتصنيفهم بمقياس المقسمين نجد أن اربعة منهم من الكلدان واثوري واحد فقط وثلاثة قائمقامية اثنان في تلكيف كلاهما كلدانيان وواحد في بغديدا سرياني ومدير ناحية القوش منذ البداية كلداني وهكذا عن اعضاء البرلمان الكردستاني والبرلمان العراقي القادم.

اما القرى فلم اسمع لحد الان اي تمييز في الخدمات على اساس التسمية وهذا ينطبق على المدارس السريانية تلاميذا وهيئات تعليمية وتربوية وكذلك على الدوائر والمؤسسات المختلفة التي يرأس معظمها الكلدان كالدكتور سعدي المالح والسيد نزار حنا والمشرف التربوي اكد مراد والحاكم ميخائيل شمشون والقائمة تطول أذا أين هو التهميش المزعوم يا ترى؟ من كل ما تقدم نتوصل الى حقيقة المدعين بالتهميش وهي اختصارهم لكل الكلدان بالعدد القليل الذي يختزل كل ما للتسمية الكلدانية من محتويات بحيث تقتصر على محاربة الاشورية والانفصال عنها ولا يمكن أن يكون ذلك من باب الحرص على الكلدانية بدليل أنه ضد المؤمنين بالوحدة واصفا أياهم بالمتأشورين رغم انهم يحافظون على لغتهم وتراثهم ودينهم في حين يغمضون اعينهم عن الخطر الاكبر على الكلدانية والتي هي الاستعراب وكأن لسان حالهم يقول نعم للانصهار بأية قومية باستثناء الايمان بالوحدة القومية والتي يسمونها بالتأشور فالذي لا يميز قوميا بين كرمليس وبغديدا يعتبرونه خائنا وباع نفسه والذي لا يضع جدرانا فاصلة بين تلاميذ مدرسة سريانة فهو متنكر لحليب أمه ولقد اثبتوا كل ذلك بكتاباتهم التي كانت في الانتخابات الاخيرة والتي كانت تقول نعم للكلداني الذي اعطى صوته للعراقية والتحالف الكردستاني أما الذي صوت للرافدين والمجلس الشعبي أي للمتأشورين بمنطقهم فهم خونة.

أليست هذه كلدانية جديدة غير التي عرفناها وتربينا عليها واخيرا أقول نعم لكلدانية الذي يضحي بحياته في الوطن من اجل المحافظة على حقوق الكلدان والسيد باسم بلو قائمقام قضاء تلكيف مثالا والسيد سالم كاكو مثالا اخرا من مئات الامثلة ولا والف لا لنافخي سموم الانقسام الانترنيتيين من استراليا او امريكا او السويد او النرويج.

لا تعيدوا تجربة الحكومة المكبلة

حميد الموسوي

اخيرا صادقت المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات وحصل المرشحون الفائزون على لقب او صفة او منصب "برلماني" بشكل رسمي ولم يتبق الا بضعة ايام امام البرلمان العراقي الجديد لعقد جلسة الافتتاح والتي من خلالها يتم تسمية رئيس جديد للبرلمان وتسمية الكتلة البرلمانية الاكبر والتي بدورها تسمي وتختار رئيس جديد للوزراء بتكليف من رئيس الجمهورية.

رئيس هيئة القضاء الاعلى السيد مدحت المحمود جزم دستوريا وقانونيا على ان: الكتلة البرلمانية الاكبر هي التي تكلف بتسمية رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة استنادا للدستور العراقي ووفق ما معمول به في جميع الانظمة الديمقراطية وتجاربها السابقة واللاحقة. وذلك بعد انعقاد الجلسة البرلمانية الاولى، حيث ان الكتل الفائزة ستسمي منذ الان كتلا برلمانية: الكتلة العراقية البرلمانية، كتلة الائتلاف الوطني البرلمانية، كتلة دولة القانون البرلمانية، كتلة التحالف الكردستاني البرلمانية.. وهكذا. وبما ان جميع هذه الكتل البرلمانية الجديدة لاتمتلك النصاب الدستوري المقرر لتسمية رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة فلابد من ائتلاف كتلتين او اكثر ليتم تشكيل الحكومة وتسمية رئاسة الوزراء من بين صفوف الكتلتين المؤتلفتين. وبهذا وضع حد للجدل والسجال والاعتراض والتهديد والوعيد والتفسيرات المتضاربة التي دارت اكثر من ثلاثة شهور حول الكتلة التي تشكل الحكومة وتسمي رئيس الوزراء، هل هي الكتلة الفائزة باكبر عدد من الاصوات ام هي الكتلة البرلمانية الاكثر عددا في البرلمان؟. وبانتظار جلسة البرلمان الجديد الاولى وما تسفر عنه وما تسبقها من تحالفات جديدة يترقب الناخب العراقي الذي تحدى الصبر ومل المواعيد يترقب بقلق وحيرة ماتؤول اليه الامور خاصة وهو مشتت الذهن تتقاذفه تحليلات زبائن الفضائيات المغرضة، وتكهنات اعلاميين منحازين، وتوقعات بعض السياسيين المتذبذبين، وامنيات ورجاء مخلصين. منهم من رجح انسحاب كتلة ما، ومنهم من تكهن بانفراط عقد تحالف ما، منهم من توقع تفكك ائتلاف ما ومنهم من راى حصول شرخ في كتلة او تحالف او ائتلاف او اكثر.

واصحاب النوايا الحسنة تمنوا قيام حكومة قوية مدعومة بمعارضة اقوى.

الحقيقة المؤسفة ان بعض الكتل والائتلافات والتحالفات تحمل شيئا من عقد وارهاصات وارث الماضي. يريد بعض مكوناتها نبذ تلك العقد بشكل او باخر لكنه مقيد وملزم بمسار برنامج حددته سياسة وتصورات الاعضاء الاخرين والذين تأخذ بعضهم العزة بالخطأ والاثم معا.

وهذا ناجم عن الاختلاف الكبير في توجهات خليط تلك الكتل غير المتجانس والذي فرضته ظروف معينة احيانا او دفعت اليه تصورات خاطئة رسمتها اضاليل العناد والمكابرة والمناورة السياسية، او وقفت وراء خيارات اهون الشرين وعسى ولعل.

ومثلما اشتبك هذا البعض مرغما او مختارا بشباك عقد الماضي وارتضى اسرها فأن البعض الاخر انبهر بمغريات منجز الحاضر فسقط اسير شباكها.

وبين عقد الماضي ومغريات الحاضر تتأرجح اهواء بعض المسؤولين، تشد الجناح الاول ومتبني تصوراته ورؤاه مبررات قوة التسلط والهيمنة وربما الثأر لنفوذ ضاع وامتيازات سلبت ولذا فهم لايرضون الا باستعادتها وان كان الثمن عودة العراق الى عصر الكهوف، وان تطلب الامر ارواح العراقيين جميعا، وابسط نشاطات الوصول الى ذلك الهدف واولى خطواته عرقلة المسار الديمقراطي بوضع العصي في عجلته والاحجار والاسلاك في طريقه وتخريب كل المشاريع البناءة وافشال كل الحلول بمختلف الذرائع والحجج والطرق الخبيثة ليبقى الحال كما هو عليه من الضعف والركاكة انحدارا الى حالة الفوضى والاضطراب والخراب التي تمهد للالتفاف والانقلاب. بينما تشد الجناح الثاني مغناطيسية الكراسي الجذابة وفخامة المكاتب الفارهة وزهد المناصب والسلطة. تشبثا يؤسس لتجذير وجودها والبناء من خلاله على تفرد واستحواذها على مقاليد الحكم وكأنه تكرار لتصورات ورؤى الجناح الاول برداء مغاير ولون مختلف، على الاقل هذا ما كشفته سلوكيات بعض فرقاء العملية السياسية، ونمت عنه نواياهم ووشت به تحركاتهم المريبة خلال السنوات السبع المنصرمة. وفي الوقت الذي نتطلع فيه الى انعقاد جلسة البرلمان الجديد نرجو مخلصين ان تهتدي الاطراف مجتمعة الى تشكيل حكومة قوية تقابلها معارضة بناءة اقوى، وان اقتضى الامر تقديم بعض التنازلات من اجل وحدة العراق وانهاء معاناة شعبه وهذا يتطلب نبذ ارهاصات وتداعيات المرحلة المنصرمة والاستفادة من دروسها.

لااحد يختلف على ان تشكيلة الحكومة يجب ان تضم جميع شركاء العملية السياسية ولكن ليست بالصورة التي تضعف اداء الوزراء وتعرقل مسار العملية السياسية ولا بالشكل الذي يجعل رئيس الوزراء مكتوف الايدي وهو يرى ضعف او فشل الوزراة الفلانية ولايستطيع ان يحرك ساكنا كون الوزراة المذكورة من حصة الكتلة الفلانية، ولا بالتوافق الذي يجعل الوزارة مسيرة برغبات واهواء الائتلاف الذي ينتمي اليه الوزير، ولا بالطريقة السابقة التي جعلت الوزير او المسؤول الحكومي الكبير يعمل "بدوامين" صباحا مع الحكومة ومساءا مع المعارضة، وبالعكس، ويتحدث بصوتين صوت حكومي وصوت معارض . ولانريد ان يختصر التزاحم وينصب الاهتمام والتنافس على تشكيل الحكومة بل يجب ان يكون مناصفة بين المعارضة والحكومة.

فليس من المعقول بل من المستحيل ان ينجح اداء حكومة ديمقراطية بدون وجود فاعل لمعارضة برلمانية قوية، شريطة ان تكون معارضة بناء وتقويم وتنبيه وتحذير.

> ” لانريد ان ينصب الاهتمام والتنافس على تشكيل الحكومة فالافضل ان يكون مناصفه بين المعارضة والحكومة، اذ ليس من المعقول بل من المستحيل ان ينجح اداء حكومة ديمقراطية بدون وجود فاعل لمعارضة برلمانية قوية شريطة ان تكون معارضة بناء وتقويم وتنبيه وتحذير. “

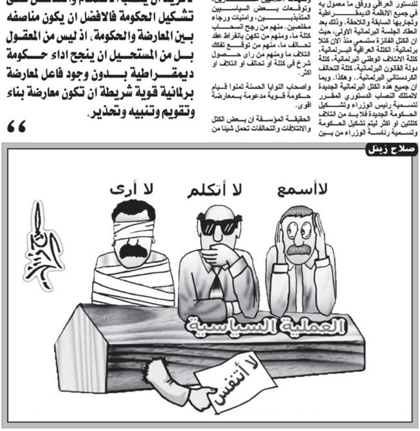

باختصار

تجارة من نوع اخر

لينا هرمز

التجارة كما معروف لدينا أنواع، فقد تكون تجارة صناعية أو زراعية أو حيوانية وهذا ما تلقيناه في المدرسة وجميعها تجارة مشروعة ومن حق أي إنسان ان يمارسها بحرية وبدون قيود تذكر عدا تطبيقات ومراعاة القوانين المرعية. ولكن هنالك أنواع مختلفة من التجارة غير التي ذكرناها، وتمارس بطرق غير مشروعة مخلفة آثار سلبية سيئة على الإنسان وكرامته ونفسيته ومن ثم البلد وتقدمه.

هنالك تجارة البشر، و تجارة الرقيق من نساء وأطفال، تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، تجارة بيع أطفال حديثي الولادة، بيع الفتيات والمتاجرة بهن!! وهذا أيضا أمر لا نقول انه طبيعي في ان تنتشر وتأخذ المساحة المناسبة لها وتتوسع بسبب غياب الرقابة على الحدود والصراعات المستمرة والحروب حيث ينعدم القانون والأمان.... وهذا ما نستغرب منه، ونحزن عليه كثيرا كون الإنسان أصبح سلعة رخيصة أيضا! يباع ويشترى كأية سلعة دون أدنى مراعاة للضمير الإنساني وحقوق الإنسان التي هي حجر الزاوية في أقامة مجتمع حر متحضر.

واحترام هذه الحقوق ومراعاتها تعتبر أساس الحكم العادل في المجتمعات الحديثة والسبيل الوحيد لخلق بلد حر وآمن ومستقر.. ولو القينا نظرة على حقوق الإنسان منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ والذي نص في مادته الثالثة على انه: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي". بما معناه انه من حق الإنسان ان يحيا ويعيش في بلده بحرية وأمان وسلام متحفظا بكرامته الإنسانية، ويمارس حقوقه التي هي ابسط الحقوق كونه منتميا للبلد الذي ترعرع وعاش فيه .. ولكن ما ورد في هذا الإعلان في مادته المذكورة لم تعط للإنسان العراقي وخاصة المسيحي الحق بالحياة بكرامة وأمان.. فبسبب غياب الأمن وقلة الاستقرار دفعت بالعديد من العوائل أو الأصح أجبرتهم بغير رضاهم على ترك بلدهم والفرار من منطقة إلى أخرى داخل العراق، وكذلك إلى دول الجوار ودول العالم أيضا في سبيل ان يحظوا بالأمان والاستقرار الذي فقدوه في بلدهم.

فالوضع مازال على ما هو عليه، وهذا ما نلمسه ونعيشه كل يوم، الحياة تسير على نفس المنحى والخط! مازلنا نقتل ونهجر ونترك بلادنا وحضارة أجدادنا، حاملين معنا الألم والحسرة متجهين إلى المجهول في سبيل البحث عن الأمان فقط الذي نحن محرومون منه هنا في بلدنا وبين أهلنا، ذاهبين لا نعلم ماذا ينتظرنا هناك مشتتين ومبعثرين وضائعين. ونسال دائما: أذا استمر الوضع على ما هو عليه ربما قد يختفي الوجود المسيحي من العراق تدريجيا من دون ان نلحظ ذلك، ولماذا نقول ربما، فهذا الواقع المعاش!!

هناك تهديد، وقتل جماعي، خطف، تفجيرات بين الحين والآخر، معاناة ارتسمت معالمها وآثارها في العراق منذ سنين ولازالت مستمرة حتى هذه اللحظة، وليس هذا فقط بل الظروف الداخلية التي يمر بها البلد من نقص في الخدمات من كهرباء وشحة المياه، والبطالة وقلة الأمان، وبالطبع لا احد يستطيع ان يستمر ويصمد في العيش بهكذا وضع مشتت لا الحكومة قادرة على حماية هذا الشعب، ولا القوات الأمريكية التي دخلت بحجة تحرير البلد، وخاصة المسيحيين الذين يعانون الاضطهاد، ووتيرة العنف المتصاعد ضدهم. والجميع واقف بصمت ومتفرج من بعيد على هذه المهزلة أو المسرحية التي طالت فصولها وأصبحت مملة، فيها نفس الممثلين ونفس الأدوار، ونفس الكلام المتكرر! وكأنه دليل موافقتهم وقبولهم على هذا الوضع، كونه لم نشهد لحد الآن من أي جهة، موقفا يبرر كل هذه المعاناة ويقف مع الحق وينصفه.. وإلا أين حكومتنا اليوم لحد الآن لم يلتقوا بعضهم مع الآخر ولا بعد قرار المحكمة الاتحادية بتثبيت ال٣٢٥ برلماني!!

التجارة التي نتحدث عنها

والتجارة التي نحن بصدد الحديث عنها هي التجارة باسم المسيحيين ومعاناتهم، وكأنها أصبحت للبعض تطيب ويتمنى ان تستمر، نعم المسيحيون هنا في العراق معرضون للموت كل يوم وللخطر الذي أصبح لهم كالخيال المرافق لهم، والبعض الآخر الذي ترك البلد وينعم في بلاد الغربة يشحت الأموال باسم المسيحيين بحجة أنها لمساعدة مسيحيي العراق!! وأرجو قبول اعتذاري في هذه الكلمة ولكن هكذا تفهم. ونحن لا ننكر جهودهم وبالتأكيد هذا شعور جميل وعمل أنساني وأخلاقي ودليل تضامن أبناء شعبنا مع بعضهم البعض أينما كانوا لأنهم يشعرون بشعور أخوانهم ومعاناتهم التي فقط يسمعون عنها سمعا ولا يعيشوها على ارض الواقع مثلهم.

لكننا نرى أنهم ركنوا المتاجرة بالاسم التاريخي للمسيحيين اليوم ليبدؤوا بممارسة تجارة أخرى! نعم هذا هو الواقع وهذه هي الحقيقة كل على مزاجه وهواه ومصالحه التي تخدم مصالح الآخرين.. أصبح المسيحيون ورقة للمتاجرة والمساومة عليه، وكأنه مشروع مثل باقي المشاريع التجارية.. نسال هنا ان كنتم تجمعون مبالغ طائلة باسم مسيحيي العراق وعلى حسابه، فكم هي النسبة التي توزع منه؟ ان كان احد يستطيع ان يرد ويعطيني النسبة التي ليست ١٠٠% بالطبع، فليقدرها، ليعلم الجميع كيف يتم توزيعها بالتساوي وبالعدل!! ولكن مع الأسف هذه هي تجارة أخرى تضاف إلى الأنواع الأخرى التي ذكرناها.

تدعون الدفاع عن شعبكم من اجل جمع الأموال، وفي نهاية المسرحية تدعون وتنادون بجملتكم المعهودة والتي أصبحت ختام كل أحاديثكم مثل النقطة التي توضع في نهاية كل جملة "في سبيل خدمة امتنا الكلدانية الآشورية السريانية".

أليس المفروض ان تكون هناك لجنة خاصة لتستلم مثل هذه الأموال وتوزعها بالشكل المطلوب مع وجود حسابات وقوائم دقيقة. مرة أخرى أليس من المهم جدا ان لا توزع مثل هذه المبالغ لأنها تعتبر مخدرا مؤقتا، أليس من الأفضل ان تعمل بها مشاريع إنتاجية لكي يعمل فيها شبابنا وشاباتنا العاطلين عن العمل؟ ليبتعدوا عن المخدرات والأعمال الأخرى غير الصالحة؟ وفي نفس الوقت هناك ربح يوزع بخطة مبرمجة بشرط ان يكون المدبرون أصحاب السمعة الطيبة والحسنة..

ولكن الكلام سهل ولكن الواقع عكسه تماما، ونقول بما تفيد الأموال التي تجمع باسم المسيحيين ان كان المسيحي من هنا يأخذها وفي اليوم التالي أما يقتل أو يخطف!! فالحياة هنا عكس ما هي في مخيلتكم و نتحدى أي واحد يستطيع ان يقاوم ويعيش هنا في العراق في ظل هذه الظروف لمدة شهر، لن يستطيع ولن يقاوم!! كفى المتاجرة باسم المسيحيين لأنها تجارة أصبحت مكشوفة.....

لم نعد نعلم إلى متى؟ ولمصلحة من؟ اعتقد ان الأمر واضح، ولم تعد هناك فرصة للسكوت وهذا الصمت المريب لهذه المهازل جميعها، ولا بد في يوم ان ينتهي كل هذا لأنه لا يوجد شيء دائم في هذه الحياة، ولكن الخسائر التي نخسرها لا تنتهي هذه جميعها وهي أكثر بكثير ولا تعوض بالمال، فهي روح الإنسان وحياته وكرامته والتي لا يمكن لا أي احد ان يعيدها مرة أخرى ولا تعوض بالمال...

نحن نحتاج إلى يد واحدة قوية تعدل بين الأمور أو بين كفتي الميزان ولا تفرق بين احد، وتجمعنا تحت مظلة العدالة والقانون، وكلمة موحدة توحدنا ولا تقسمنا إلى أجزاء وكل جزء يشد من ناحيته، يد تحمي المسيحيين، وتقف بوجه الإرهاب وتوقفه، لإنقاذ هؤلاء المسيحيين الذين ما زالوا متمسكين بأرضهم ووطنهم رغم كل ما يجري في بلدهم.

لا نريدها قضية لا حل لها، فلا شيء في هذه الحياة ليس له حل، ولابد ان تشرق شمس الخير غدا، كما نحتاج ايضا إلى رأي واحد موحد، وحكمة وفكر متقد ليتحدوا معا كانسان واحد للتصدي لكل ما يتعرض له والقضاء عليه، فالكلام الكثير لا يفيد بل الأفعال هي التي تأتي بنتائج وتثمر، ليعم الأمان والطمأنينة في نفوس البشر، وينتشر السلام والعدل والمساواة والحرية والديمقراطية التي ما زالت فقط تنشد بدون تطبيق.... ولكن أين كل هؤلاء الذين نبحث عنهم؟ أين صوتهم؟ ومتى سيتحدون ضد الظلم والفساد قبل ان يتحدوا داخل العائلة الواحدة؟